النفط الكويتي يرتفع إلى 60.43 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 62 سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ 43ر60 دولار مقابل 81ر59 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 59 سنتا لتسجل عند التسوية 54ر61 دولار للبرميل بينما أغلقت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط مرتفعة 22 سنتا عند 52ر56 دولار للبرميل.

أكد أن السياسة المالية تسير بإتجاه معاكس تماماً للإصلاح

«الشال»: 21.849 مليار دينار المصروفات الفعلية للسنة المالية المنتهية

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن السياسة المالية ، لقد إنتهت السنة المالية 2018/2019، وبلغت المصروفات العامة الفعلية نحو 21.849 مليار دينار كويتي، أي أعلى بنحو 349 مليون دينار كويتي، قبل تعديل إعتمادات المصروفات، بالزيادة إلى نحو 22.773 مليار دينار كويتي. وهذا المستوى، أعلى بنحو 2.601 مليار دينار كويتي، أو بنحو 13.5% عن المصروفات الفعلية للسنة المالية السابقة لها 2017/2018، ومعها ولأول مرة اختفى الوفر الإعتيادي ما بين النفقات المقدرة والفعلية والبالغ معدله 7.6% للسنوات المالية 1993/1994–2017/2018. المؤشرات توحي بأن سياسات الإصلاح المالي ليست فقط حبراً على ورق، وإنما تؤكد بأن السياسة المالية تسير بإتجاه معاكس تماماً للإصلاح. ومع قرب بدء دور الإنعقاد الأخير لمجلس الأمه للفصل التشريعي الخامس عشر في أكتوبر القادم، بدأت الحكومة تعلن عن إستعدادها للتمادي في السير إلى مزيد من إنفلات السياسة المالية لمجرد ضمان إستمرارها أو إستمرار وزراء ضمنها، أي المضي قُدُماً في طريق اللاعودة لإمكانات الإصلاح والتهيئة لارتفاع البطالة السافرة الحتمية لصغار المواطنين.

وفي الوقت الذي، يسود كل العالم توقعات بسيناريوهات اقتصادية متشائمة، فالعالم في أحسن الأحوال مقبل على حقبة من النمو المتباطئ يقدره «صندوق النقد الدولي» –تقرير يوليو 2019– لعامي 2019 و2020 بنحو 3.2% و3.5% على التوالي ويخفضه مع كل تقرير جديد. ذلك كما ذكرنا هو أفضل السيناريوهات المتوقعة، بينما هناك سيناريوهات تتزايد فرص تحققها تراوح ما بين ترجيح إحتمالات ركود الإقتصاد العالمي، أي تعرضه لحقبة من النمو السالب المحدود رقماً وزمناً، ويذهب بعضها إلى ترجيح إحتمال كساد طويل الأجل، وهو ما لا نرجحه، تلك الرسالة لم تصل بعد إلى الكويت. تلك النظرة المتشائمة لمستقبل أداء الاقتصاد العالمي يدعمها إشتداد حدة الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم (الأمريكي والصيني)، ويدعمهما فوضى الإتحاد الأوروبي مع إحتمال الخروج البريطاني غير المنظم منه، ويدعمهما عودة الفيدرالي الأمريكي إلى خفض أسعار الفائدة قلقاً من ضعف النمو الاقتصادي، ويدعمها إستنفاذ أدوات السياسة النقدية في علاجات أزمة عام 2008، ويدعمها بلوغ الديون السيادية والخاصة في العالم لمستوى قياسي يعادل نحو 4 أضعاف حجم الإقتصاد العالمي في عام 2018، أو نحو 330 تريليون دولار أمريكي كما في نهاية عام 2018 وبزيادة بحدود الثلث عن مستواه في عام 2008 طبقا لـ "UNCTAD". وحال إقليمنا وضمنه الكويت أكثر سوءاً، فإضافة إلى التأثير السلبي غير المباشر لكل العوامل السابقة، التوقعات تؤكد بأن مستقبل النمو الاقتصادي له سيكون الأضعف مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، وأسعار النفط بنصف مستوى أسعار عام 2013، ولا يبدو مستقبلها واعد، والمنطقة بكاملها في فوضى صراعات وخلافات عالية التكلفة رغم شحة الموارد الحالية.

ونكاد نجزم بأن بعضاً من الإدارة العامة للبلد يعرف تلك الحقائق وتداعياتها الضخمة، ويعرف أن إستدامة المالية العامة مع إستمرار نهجها الحالي، مستحيلة، وإن أكبر الضرر على البلد ناتج من السياسات المالية غير الحصيفة. ونعتقد أنها تعرف أن أفضل السياسات والقرارات هي الإستباقية لإجتناب المخاطر قبل حدوثها وليس تلك التي تتعامل لاحقاً مع تداعياتها، ورغم ذلك، لا ترتقي سياستها سوى إلى مستوى ردود الفعل، وفي الغالب الأعم، لا تنجح حتى تلك السياسات. كل إدارات العالم العامة قلقة حول المستقبل، لا إستثناءات لاقتصاد كبير أو صغير فيها، ما عدا الإدارة العامة الكويتية، تفكر وتقرر في إتجاه مختلف، ويبدو أنها غير.

57.9 ألف دينار رسوم وسم 1.2 طن معادن ثمينة في أغسطس

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أن إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة خلال شهر اغسطس الماضي بلغ نحو 2ر1 طن حصلت عنها رسوما تقدر بنحو 9ر57 ألف دينار كويتي (نحو 188 ألف دولار أمريكي).

وقالت (التجارة) في بيان صحفي أمس السبت إن وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم بلغ نحو 050ر1 كيلوغرام حصلت عنه رسوما تقدر بنحو 5ر52 ألف دينار (نحو 171 الف دولار).

وأوضحت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 بلغت 9ر148 كيلوغرام في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 9ر245 كيلوغرام.

وذكرت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغت 4ر462 كيلوغرام في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 61 كيلوغراما.

وبينت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت نحو 19 كيلوغراما في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 3ر112 كيلوغرام مشيرة إلى أن كمية السبائك الذهبية الموسومة بلغت 70 كيلوغراما حصلت عنها رسوما تقدر بنحو 3 الاف دينار (نحو 9772 دولارا).

وأضافت أن كمية الفضة الموسومة خلال شهر اغسطس الماضي بلغت 100 كيلوغرام حصلت رسوما عنها بنحو 539 دينارا (نحو 1755 دولارا).

وبينت أن إدارة المعادن الثمينة بالوزارة أصدرت 149 كشفا حول المشغولات للتخليص ومطابقة البيان الجمركي فضلا عن 154 شهادة للسبائك والماركات والمعادن المعفاة من الختم وحصلت عنها رسوما تقدر بنحو 1212 دينارا (نحو 3948 دولارا).

وأشارت إلى أن الإدارة فحصت أيضا 1107 عينات تم إدخالها إلى البلاد كما أجرت 162 معاملة لتدقيق وفحص الذهب في هذا الشان لنحو 6ر13 كيلوغرام حصلت عنها رسوما بلغت 136 دينارا (نحو 3ر447 دولار).

يذكر أن الوزارة تمارس دورها الرقابي على كمية وعيار الذهب سواء من الداخل أو الخارج للتأكد من مطابقتها للمعايير وضمان عدم حصول أي عملية غش قد يقع فيها المستهلكون.

السوق السعودي أكبر الخاسرين خلال أغسطس بفقدان 8.2 بالمئة

فيما يخص الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – أغسطس 2019 ، قال تقرير الشال الأسبوعي لقد كان أداء شهر أغسطس سالباً لمعظم الأسواق المنتقاة حيث حقق خلاله 13 سوقاً خسائر، بينما لم يحقق سوى سوق واحد مكاسب. ورغم ذلك، ظلت حصيلة أداء الشهور الثمانية من العام الجاري هي تحقيق 12 سوقاً مكاسب مقارنة بمستويات أسعارها منذ بداية العام، بينما حقق سوقان فقط خسائر.

أكبر الخاسرين خلال شهر أغسطس كان السوق السعودي بفقدان مؤشره نحو 8.2%– هابطاً من المركز التاسع إلى المركز الثاني عشر، ليصبح أقل الأسواق الرابحة مكاسب منذ بداية العام وبحدود 2.5%. وحقق سوق دبي ثاني أكبر الخسائر خلال شهر أغسطس بفقدان مؤشره نحو 5.5%–، وانخفضت مكاسبه منذ بداية العام من نحو 15.4% في نهاية شهر يوليو إلى نحو 9% مع نهاية شهر أغسطس. واستقر السوق البريطاني في المركز الثامن في أداءه منذ بداية العام، ولكنه حقق خسائر بحدود 5–% خلال شهر أغسطس. وأقل الخاسرين كان السوق الهندي بفقدان مؤشره نحو 0.4%–.

الرابح الوحيد في شهر أغسطس كان سوق مسقط الذي كسب مؤشره نحو 6.5% في شهر واحد، هذه المكاسب خفضت خسائره منذ بداية العام لتصل إلى نحو 7.4%– بنهاية شهر أغسطس من نحو 13%– في نهاية شهر يوليو، ولكنه ظل أكبر الأسواق الخاسرة منذ بداية العام، وكانت آخر مكاسب شهرية للسوق العماني تعود إلى سبتمبر 2018.

وغيَر أداء شهر أغسطس قليلاً في ترتيب أداء الأسواق منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر، فتصدرت بورصة الكويت قائمة الأسواق الرابحة ضمن العينة وفقاً لمؤشرها العام، بمكاسب بحدود 17%، هابطة من مستوى 20.4% في نهاية شهر يوليو بسبب خسارة مؤشرها نحو 2.9%– خلال الشهر. ورغم التأثير السلبي على الصين بسبب حربها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كانت ثالث أكبر الرابحين منذ بداية العام في أداء الأسواق بمكاسب بنحو 15.7%، وخلف السوق الفرنسي في المركز الثاني بمكاسب بحدود 15.8%.

إستمرار توجه المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته بالسوق الكويتية

462.208 مليون دينار صافي تداولات المستثمرين الكويتيين في البورصة

ورد في تقرير الشال الأسبوعي عن خصائص التداول في بورصة الكويت – أغسطس 2019 ، لقد أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي «عن الفترة من 2019/01/01 إلى 2019/08/31 وفقاً لجنسية المتداولين» والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى ارتفاع كل من مبيعاتهم ومشترياتهم، إذ استحوذوا على 45.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (38.1% للشهور الثمانية الأولى 2018) و41.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (38.8% للشهور الثمانية الأولى 2018). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 2.492 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 2.253 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 238.736 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى انخفاض كل من مشترياته ومبيعاته، فقد استحوذ على 30.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (31.3% للفترة نفسها 2018) و21% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (25.7% للفترة نفسها 2018)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.642 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 1.140 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراءً وبنحو 502.008 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 26.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (23.3% للفترة نفسها 2018) و21.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (20.8% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.421 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 1.187 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 233.600 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (12.8% للفترة نفسها 2018) و6.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (9.2% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 376.880 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 347.209 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 29.671 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 4.618 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 85% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (84.7% للفترة نفسها 2018)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 4.155 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 76.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (77.9% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 462.208 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار توجه المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 18.8% (16.4% للفترة نفسها 2018)، واشتروا ما قيمته 1.023 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 548.401 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.1% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (10.3% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 474.374 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد الإصلاحات الأخيرة.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 4.9% (4.9% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 263.380 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 4.6% (5.8% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 251.215 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 12.166 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 80.8% للكويتيين، 14.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و4.7% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.3% للكويتيين، 13.3% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2018، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى انخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 8.4% ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية أغسطس 2019، مقارنة بانخفاض بنسبة 22.9%– ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية أغسطس 2018. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أغسطس 2019 نحو 15،779 حساباً أي أعلى قليلاً من 4% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 15،527 حساباً في نهاية يوليو 2019 أي أقل قليلاً من 4% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بارتفاع بلغت نسبته 1.6% خلال أغسطس 2019.

«الأهلي الكويتي» يحقق 22.65 مليون دينار صافي أرباح

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن نتائج البنك الأهلي الكويتي – النصف الأول 2019 : لقد أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ ما قيمته 22.65 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 3.50 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 18.3%، مقارنة بنحو 19.15 مليون دينار كويتي. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية للبنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، مساندا له انخفاض جملة المخصصات بنحو 2.02 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 1.99 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.9%، وصولاً إلى نحو 53.66 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 51.67 مليون دينار كويتي للنصف الأول من العام الفائت.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 3.20 مليون دينار كويتي أو نحو 3.82%، وصولاً إلى نحو 87.05 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 83.85 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 5.27 مليون دينار كويتي أو بنحو 9%، وصولاً إلى نحو 63.98 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 58.71 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. وارتفع أيضاً بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1.60 مليون دينار كويتي أو بنحو 10.6%، بينما انخفض بند صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية بنحو 2.75 مليون دينار كويتي أو بنسبة 73.1%.

ومن جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 1.21 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.77%، حيث بلغت نحو 33.39 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 32.18 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من عام 2018. ويعود ذلك إلى ارتفاع بند مصروفات موظفين وبند استهلاك وإطفاء بما مجمله 1.35 مليون دينار كويتي.